تأثير الشركات التكنولوجية على الديمقراطية الامريكية المعاصرة

الباحث: مهند ناصر حسين[1] أ. د تغريد حنون علي[2]
Mohannad.Nasser2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq
tagreed.hanon@copolicy.uobaghdad.edu.iq

الملخص:

في السنوات الاخيرة, تحولت الشركات التكنولوجية الكبرى مثل (امزون, مجموعة بلاكستون, اكسون موبيل, جلينكور, ميتا, تسلا, مجموعة الطليعة) الى قوة اقتصادية وسياسية هائلة لها تأثير كبير على هيكل الديمقراطية الامريكية, هذه الشركات لا تقتصر على تقديم الخدمات الرقمية فحسب, بل تدير خوارزميات تتحكم في تدفق المعلومات التي تساهم في تشكيل الرأي العام, وتلعب دور بارز في جماعات الضغط السياسي, هذا النفوذ الرقمي يثير الكثير من التساؤلات حول قدرة المؤسسات الديمقراطية التقليدية على تنظيم هذه الكيانات والحد من تأثيرها. في المقابل, برزت جهود تشريعية من اوساط يسارية تهدف لتنظيم عمل هذه الشركات عبر الدفع بقوانين لمكافحة الاحتكار وتطوير تشريعات تحمي الخصوصية وتزيد من الشفافية

الكلمات المفتاحية:

The Impact of Corporations on Contemporary Democracy

Researcher: Muhannad Nasser Hussein Prof. Dr. Taghreed Hanoun Ali
Mohannad.Nasser2201@copolicy.uobaghdad.edu.iq
tagreed.hanon@copolicy.uobaghdad.edu.iq

Abstract:

In recent years, major technology companies such as (Amazon, Blackstone Group, Exxon Mobil, Glencore, Meta, Tesla, and

[1]) باحث في مرحلة الماجستير ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد
[2]) أستاذ دكتور ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد

Vanguard Group) have become formidable economic and political forces with significant influence over the structure of American democracy. These companies do not only provide digital services, but also manage algorithms that control the flow of information that shapes public opinion and play a prominent role in political lobbying. This digital influence raises many questions about the ability of traditional democratic institutions to regulate these entities and limit their influence. In response, legislative efforts have emerged from left-wing circles aimed at regulating the work of these companies by pushing for antitrust laws and developing legislation that protects privacy and increases transparency.

المقدمة:

مع تنامي التحول الرقمي وانتشار العولمة المعلوماتية, اصبحت الشركات التكنولوجية الكبرى عنصراً مؤثراً لا يستهان به في المنظومة السياسية الامريكية, في البداية اقتصر دور هذه الشركات على تقديم خدمات تقنية لكن سرعان ما تطورت لتأخذ مكانة بارزة تماثل تقريباً نفوذ الدول, حيث اصبحت قادرة على التأثير في صياغة التشريعات, توجيه الرأي العام, وحتى التأثير على نتائج الانتخابات, مما جعل هذه الشركات توصف بأنها دول رقمية تسعى الى فرض نوع من السيادة الخاصة داخل المجال الرقمي

اهمية البحث:

تبرز أهمية هذا البحث في كونه يكشف عن تأثير الشركات التكنولوجية الكبرى على آليات الديمقراطية الامريكية بما في ذلك سير الانتخابات وصياغة السياسات, بالإضافة الى الكشف عن جهود اليسار لتنظيم الشركات الكبرى واقرار تشريعات تنظم عمل الشركات التكنولوجية مثل (الرقابة على المنصات الرقمية, قانون مكافحة الاحتكار)

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في مدى تأثير الشركات التكنولوجية الكبرى على الديمقراطية الامريكية المعاصرة, وهل كانت المبادرات التشريعية التي يقودها اليسار كافية او فعالة في الحد من نفوذ هذه الشركات

فرضية البحث:

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها

1- التشريعات التي اقترحها او دعمها اليسار بهدف الحد من نفوذ الشركات التكنولوجية تمثل خطوة مهمة, لكنها غير كافية فعلى الرغم من اهميتها الا ان الشركات الا تزال تستغل الثغرات التنظيمية والاقتصادية لتعزيز نفوذها, وهو ما يشكل تهديداً للقيم الديمقراطية الاساسية

2- بعض القوانين تواجه تحديات من قبل الناخبين او من جهات داخل النظام السياسي, مثل جماعات الضغط والشركات نفسها

منهجية البحث:

المطلب الاول:

هيمنة الشركات التكنولوجية على النظام الامريكي

سمح النظام الامريكي الذي يستند على الدستور الى خلق بيئة من الحرية والتعددية سمحت بتكوين مؤسسات تحت اسم جماعات الضغط (اللوبي_Lobby)* وتعمل هذه الجماعات على تمويل النظام وتحصل بالمقابل على مصالحها الخاصة او العرقية ولا تهتم للمصلحة القومية الامريكية, وفي الاربعينات اتجهت النقابات الامريكية الى تنظيم لجان العمل السياسي لمقاومة نفوذ اصحاب الشركات ورؤوس الاموال في الانتخابات, ويتنافس جماعات المصالح مع لجان العمل السياسي على التأثير في الانتخابات من خلال التبرعات للحصول على المصالح الخاصة(هلال 2001, 75-

76) وساهمت التجربة الامريكية بشكل كبير في ترسيخ تأثير جماعات الضغط على الديمقراطية, حيث تمكنت هذه الجماعات من التأثير المباشر عبر المشاركة الفعالة في الانتخابات والمساهمة في صناعة القرارات داخل السلطتين التشريعية والتنفيذية (سكاون 2003, 209–210) ووجدت هذه الجماعات (اللوبي) غايتها في التعديل الاول للدستور الذي اكسبها نوع من الشرعية في عملها(Villadsen 2015, 23) والذي ينص على الاتي (لا يصدر الكونغرس اي قانون خاص بإقامة دين من الاديان او يمنع حرية ممارسته او يحد من حرية التعبير او الصحافة, او من حق الناس في التجمع سلميا, وفي مطالبة الحكومة بأنصافهم من الاجحاف)(وزارة الخارجية الامريكية 2016, 12) وتم تفسير هذا التعديل على انه يشمل الخطاب السياسي, وايضا المال السياسي*, ما معناه ان التبرع بالمال لحملة معينه يفسر على انه خطاب سياسي مما يجعله محمي بموجب الدستور(Villadsen 2015, 23) وعلى هذا اساس فان انفاق جماعات الضغط في عام 2024 بلغ 4 تريليون دولار فقد انفقت المؤسسة الوطنية للعقارات 86 مليون دولار تتبعها غرفة التجارة الامريكية ب 76 مليون دولار ومن ثم تتبعها الشركات المصنعة للدواء وكذلك المصنعة للسلاح وشركات التكنولوجيا من امثال شركة ميتا وامزون(Open secrets 2024) فشركات الطاقة والتكنولوجيا تلعب دور مهم في السياسة الامريكية لكونما يشكلان عصب الحياة في امريكا(كبة 2018, 163) وبين عامي 2022 و 2023 تم تسجيل 130 الف نشاط سياسي لجماعات الضغط, ومنها العمل لصالح دول اخرى, والدعم المقدم للحملات الانتخابية, والتأثير في وسائل الاعلام, وكذلك التأثير على الكونغرس وقادة الحزبين وهذا يجعل من صناع القرار إعطاء الاولوية لجماعات الضغط على حساب ناخبيهم (Freeman and Cleveland–Stout 2024, 2) فبالرغم من ان هذه الجماعات تعتبر حقا دستوريا للمواطنين من اجل المشاركة في العملية السياسية, ومن الناحية القانونية فهي تمارس حق التظلم لدى صناع القرار في ما يخدم مصالحها (الباتع

2020, 3) الا ان هذه الجماعات والشركات التكنولوجية على وجه الخصوص تساهم في عجز الحكم الديمقراطي من خلال اساليب الضغط في تشكيل الحكومات الديمقراطية بما يتناسب مع اهدافها (MANAHAN and KUMAR 2021, 93) حيث وصفت الشركات التكنولوجية بانها قوى غير منتخبة تسعى الى السيطرة على الشؤن العالمية وتمول الانشطة اليمينية المتطرفة وتعزز من عدم المساواة في المنافسة وتسعى الى الربح على حساب الصالح العام, فالشركات المقوضه للديمقراطية لعام 2024 هي (امزون, مجموعة بلاكستون, اكسون موبيل, جلينكور, ميتا, تسلا, مجموعة الطليعة) هذه الشركات تحتكر وسائل الاعلام والتكنولوجيا ويقودها افراد اثرياء يمولون احزاب يمينية تعمل على خفض الضرائب وانتهاك حقوق الانسان فهم يمثلون عالم يحمي ارباحه ويوسعها من خلال تقويض الديمقراطية(INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION 2024) ويمكن ادراج مجموعة من اهم جماعات الضغط المتمثلة بالشركات وهي كالاتي

1- شركة تسلا (Tesla)

شركة مختصة بصناعة السيارات الكهربائية, تأسست عام 2003 في كاليفورنيا في الولايات المتحدة وسميت تسلا تكريما للفيزيائي نيكولا تسلا وفي عام 2004 أستثمر فيها أيلون ماسك بقيمة 6.3 مليون دولار واصبح الرئيس التنفيذي لها, ويمتلك الى جانبها عدد من الشركات منها شركة الفضاء سبيس أكس (Zhou2023, 171-176) عملت شركة تسلا على مناهضة النقابات في الولايات المتحدة وبلدان اخرى, وانتهاكاتها لحقوق الانسان داخل سلاسل التوريد الخاصة بها, ومعارضة مالكها ومديرها التنفيذي ايلون ماسك للنقابات والديمقراطية(Sainato 2024) فقد التزم بالتبرع بمبلغ 45 مليون دولار شهريا للجنة عمل سياسي لدعم حملة اعادة انتخاب دونالد ترامب, وسعى الى بناء علاقات وثيقة مع قادة اليمين المتطرف من امثال

خافيير مايلي الارجنتيني (INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION 2024)

2- شركة ميتا (Meta)

تعد ميتا منصة اجتماعية تأسست عام 2003 اسسها مارك زوكربيرج تحت اسم فيسبوك Facebook وفي عام 2021 تم تغير اسمها الى ميتا Meta لتكون الشركة الام للشركات التي استحوذ عليها مارك مثل انستغرام Instagram واتساب WhatsApp وماسنجر Messenger وتمتلك منصة فيسبوك Facebook بعد عام 2021 ما يقارب 3 مليار عضو (Thomas and Bhat 2022, 273-274) وهي اكبر شركة وسائط اجتماعية في العالم, فلديها دور واسع في السماح للدعاية والحركات اليمينية المتطرفة وتمكينها من استخدام منصاتها وحشد الدعم في الولايات المتحدة وخارجها, وتوجيه جهودها للضغط ضد القوانين الرامية الى تنظيم خصوصية البيانات (Sainato 2024) وبسبب ضخامة اعداد المستخدمين الذي يقارب اربعة مليارات مستخدم والخوارزميات التي تستطيع ان تغير تصورات البشرية عن الواقع مما يجعلها هدف مثالي للأحزاب اليمينية المتطرفة في الولايات المتحدة لنشر الدعاية وتجنيد اعضاء جدد(INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION 2024) فقد عقدت جلسة استماع في الكونغرس عام 2021 والتي انتقد فيها الجمهوريين شركات توتر وفيسبوك وانستغرام (ميتا) بالتحيز ضد المحافظين لأنها ازالت بعض المحتويات الاسباب سياسية, كما اقدمت هذه الشركات على حجب حسابات ترامب بعد احداث مبنى الكابيتول في عام 2021 مما ساهم في خفض المعلومات المغلوطة التي تروج لحدوث تزوير بنسبة 75% وهذا يوضح دور المنصات في التحكم والسيطرة في توجيه الرأي العام(دهب 2021)

3- شركة بلاكستون (Blackstone)

شركة استثمار عالمية تعمل في الاسهم الخاصة والخدمات المصرفية وادارة الاصول والخدمات المالية وهي المنظمة الام لمجموعة من الشركات مثل شركة هلتون Hilton وترافلبورت Travelport وغيرها, تمارس الشركة الضغط على الحكومة بشأن عدت قضايا من بينها الهجرة والضرائب, وتعزز من نفوذها في الحكومة من خلال لجنة العمل السياسي PAC لدعم المرشحين, فقد انفقت الشركة في عام 2024 ما يزيد عن 48 مليون دولار لدعم مرشحين كلا الحزبين (Open secrets 2024) وهي شركة الاسهم الخاصة بقيادة ستيفن شوارزمان الملياردير الداعم لدونالد ترامب, وتمول الحركات اليمينية المتطرفة تصرح بانها لا تقدم مساهمات سياسية مباشرة وانما المساهمات من مديريها التنفيذيين وهي مساهمات شخصية, وتعمل هذه الشركات التي اصبحت اقوى من الدول على تحويل السلطة بعيدا عن الديمقراطية حيث لا يشعرون بالقلق بشأن تعاظم نفوذهم وقوتهم وكذلك ارباحهم(Sainato 2024) ويرى الباحث كما سبق ان الديمقراطية في الولايات المتحدة غالبا ما كانت مخترقة من قبل جماعات او شركات او اشخاص يحاولون السيطرة على صانع القرار لتمرير مصالحهم الخاصة متجاهلين الصالح العام

المطلب الثاني:

أثر قوانين الدستور الامريكي والمال السياسي على الديمقراطية الامريكية

كان قرار المحكمة العليا لعام 2010 في قضية المواطنين المتحدين* الذي سمح بالإنفاق بحرية على الحملات السياسية مما جعل جماعات المصالح التي تؤثر سرا على السياسيين ان تعمل وفق القانون لتملي السياسات الحكومية وتشتري النفوذ السياسي خلال الانتخابات(Bilt 2012, 10) هذا القانون سمح لجماعات المصالح الخاصة والافراد الاثرياء من تقديم المساهمات الكبيرة وغير المقيدة تقريبا, مما يعني تأثير كبير في الانتخابات, مثل الحملة التي قادها الملياردير ايلون ماسك لدعم دونالد

ترامب (Luscombe 2024) حيث عمل قانون المواطنون المتحدون على الغاء جميع ما سبقه من القوانين المنظمة للأنفاق العام, فكان قانون تليمان عام 1907 اول قانون ينظم الانفاق على الحملات الانتخابية وجاء بعد اتهام بان الحملات الرئاسية تمولها الشركات مقابل النفوذ, ثم جاء عام 1971 قانون الحملة الانتخابية الفيدرالية والغرض منه تنظيم الاموال التي تم جمعها وانفاقها من قبل المرشحين والاحزاب وانشاء لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC) ثم قضية باكلي ضد فاليو .Buckley v) (Valeoعام 1976 التي فرقت بين القيود على الانفاق الشخصي في الحملات باعتباره حماية للتعديل الاول (حرية التعبير) والقيود على المساهمات المالية للحملات, ثم قانون اصلاح تمويل الحملات لعام 2001 الذي حظر مساهمات الاموال الغير محدودة في الانتخابات(O'Connor 2022, 4–5) والعمل بقانون المواطنون المتحدون والغاء ما قبلة جعل من الاثرياء وجماعات الضغط الغنية يكون لها تأثير أكبر من غيرها, وهذا ليس لان غالبية الناس يدعمونها بل لأنها تمتلك المال بالتالي تمارس من خلاله انشطة الضغط وهذا يوفر تمثيل غير متساوي والمشكلة التمثيلية لها تأثير كبير على الديمقراطية, لان الافراد غير ممثلين بالتساوي عندما يتعلق الامر بالتأثير على الحكومة من خلال انشطة الضغط, فجماعات الضغط التي اوجدتها البيئة الديمقراطية للولايات المتحدة الامريكية اصبحت تمثل خرق للنظام الديمقراطي بسبب انشطتها(Villadsen 2015, 65–66) اصبح الوضع مشابه لما تحدث عنه جيمس ماديسون في الاوراق الفيدرالية والصراع بين الفصائل من اجل بلوغ مصالحها على حساب الصالح العام لذلك هي تدمر الحرية الضرورية لوجودها (Hamilton and Madison and Jay 1961, 78–79)

وهنا يشير بيل كلينتون الى ان السياسات في الولايات المتحدة الامريكية اصبحت رهينة لدى المصالح المالية الكبيرة, وان التكاليف الانتخابية المرتفعة هي من جعلت جماعات المصالح تهيمن على واشنطن وتعزز من اللامساواة(كلينتون و آل جور

1992, 58) لان من يتم انتخابهم لتولي القيادة يستجيبون للمصالح الخاصة بأسرع مما يستجيبون لمصالح الشعب, لان الاحزاب السياسية تولي اهمية كبيرة للانتخابات التي تمولها جماعات المصالح (تشومسكي 1998, 76) اذاً هي كما وصفها الكسندر هاملتون حكومة الاغنياء(Hamilton and Madison and Jay 1961, 215) فعندما ينتقل الناس الى مجتمع التجارة وتبادل المنافع يؤسس اصحاب الملكيات حكومات مدنية للدفاع عن انفسهم ضد اقرانهم الذين لا يمتلكون شيء (باتلر 2014, 55) فيصبح هنالك ترابط كبير بين رجال الاعمال والرؤساء واعضاء الكونغرس مما يحيل الديمقراطية الى الواجهة فقط(هلال 2001, 73-74) ويجعل الحكومة تبتعد كل البعد عن الشعب وتعمل من اجل القلة اصحاب الامتيازات (الاثرياء) مما يجعل الملايين من الناس يفقدون ايمانهم بالديمقراطية, وهذا ما يفسر التراجع في نسب الانتخابات(كلينتون و آل جور 1992, 219) حيث كان اقبال الناخبين الذين ادلو بأصواتهم في الانتخابات الامريكية لعام 2022 بلغ 46.8% وهوا اقل من انتخابات عام 2018 الذي بلغ 52.11% واعلى من نسبة انتخابات عام 2014 الذي بلغت نسبتها 38.12% (This report by the U.S 2022) وان المال السياسي وكذلك ترجيح كفة جماعات الضغط في الانتخابات على حساب الشعب الذي وصف في ديباجة الدستور بانه اساس الحكومة اي ان الحكومة من صنع المواطنين ومعبره عن ارادة الشعب(جرات وبروجان 2005, 20) فان جماعات المصالح اصبحت تخالف الدستور المبني على ارادة الشعب وايضا دورها الكبير في الانتخابات يعد خرق للديمقراطية ويخالف المادة الاولى من الدستور التي تنص على دور الشعب في اختيار ممثليهم عن طريق الانتخاب (وزارة الخارجية الامريكية 2016, 5) ثم يأتي دور وسائل الاعلام بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي في تركيز الديمقراطية وحمايتها, فهي تمثل معيارا ضروريا للأنظمة الديمقراطية, وليس

لحرية وسائل الاعلام من معنى اذا لم تمثل الاختلافات في الراي ومختلف التيارات الاجتماعية والثقافية(فيليب 2022, 28)

وهنا استخدمت جماعات الضغط تمويل الاعلانات لصالح الاعضاء او ضدهم, حيث تتصل بشكل مباشر مع اعضاء الكونغرس وتطلب منهم ان يحددوا موقفهم اتجاه قضايا الجماعة التي بدورها تقرر دعم العضو في الانتخابات القادمة او الوقوف ضدة(Nichol 2011, 1011) وحرية التعبير كما وصفها روبرت دال (Robert Dahl)لا تعني ان لك الحق في الاستماع اليك, بل تعني ايضا أن لك الحق في الاستماع لما يريد الاخرون قولة, وبدون حرية التعبير ليس هنالك تأثير على قرارات الحكومة(دال 2000, 91) فالسيطرة على الاعلام من قبل طرف واحد وكذلك توجيه التهم من قبل جماعات المصالح يعد مخالف للدستور الذي ينص في التعديل الاول على حرية التعبير او الصحافة(وزارة الخارجية الامريكية 2016, 12) اما مراكز البحوث فهي بحاجة الى المزيد من الشفافية بما يخص مصادر تمويلها, وتستخدم جماعات الضغط هذه المراكز للتأثير على السياسات العامة ومع انعدام الشفافية ومن يقف خلف هذه المراكز وهذا يزيد من تقديم معلومات متحيزة او خاطئة تهدف الى تظليل وارباك الرأي العام او المسولين العموميين(OECD, 53) فانها غالبا ما تساهم من خلال كوادرها ونخبها في علية صنع القرار السياسي ومالا من دور كبير في خلق المفاهيم والمصطلحات السياسية التي تشكل حجر الزاوية عند الرؤساء الامريكان(كبة 2010, 12)

المطلب الثالث

الحقوق الرقمية والعدالة التكنولوجية

الحقوق الرقمية: هي الحريات والضمانات التي يتمتع بها الفرد وتسمح له بالوصول الى الاعلام الرقمي واستخدامه وأنشائه ونشره, وهي نفس حقوق الانسان الاساسية

الموجودة في العالم غير المتصل بالأنترنيت لكن في عالم الانترنيت, ومنها (مطر 2017, 5-6)

- الحق في الخصوصية
- الوصول العادل الى المعلومات والانترنيت
- حرية التعبير على الانترنيت

العدالة التكنولوجية: تشير الى ان ضمان استخدام وتطوير التكنولوجيا لا يؤدي الى تعميق الفجوات الاجتماعية او التمييز من خلال عدم قدرة فئات اجتماعية معينة من استخدام الادوات التكنولوجية لتحسين فرص حياتها, بل يخدم المصلحة العامة بطريقة عادلة(Ragnedda 2017, 89) ويحاول اليسار في الولايات المتحدة تنظيم سياسة المجتمع التكنولوجي الرقمي من خلال

1- تعزيز الخصوصية ورفض المراقبة الجماعية:

رفض التقدميون الليبراليون المراقبة الجماعية التي تمارسها الدولة بعد كشف تسريبات ادوارد سنودن(Haenel 2016, 31-34) الخبير الامريكي الذي اتهم بالتجسس بعد ان سرب معلومات سرية من وكالة الامن القومي الامريكي عام 2013, حيث قام بكشف عدد كبير من بيانات شبكات الهواتف والانترنيت التي جمعتها وكالة الامن القومي الامريكية والتي تمثل خرق لخصوصية الافراد(هولمز 2017, 106) مما دعاهم الى دعم قانون الحرية الأمريكي (USA FREEDOM Act) الذي تم إقراره في عام 2015 والذي يهدف الى تقييد سلطات الحكومة في جمع البيانات الشاملة (بيانات المكالمات الهاتفية) وجاء ذلك بعد انتهاء تفويض (القسم 215 من قانون باتريوت) عمل القانون على ايقاف جمع البيانات, فلم يعد بإمكان وكالة الامن القومي (NSA) تخزين البيانات بشكل جماعي, وبدلا عن ذلك تحتفظ بها شركات الاتصالات, وتحصل عليها الحكومة بأمر قضائي صادر من المحكمة السرية

(FISC)ويكون الوصول محدد وليس عام, والزام الشركات التكنولوجية والحكومة بالكشف عن عدد طلبات المحكمة لزيادة الشفافية(S. Hall , P 34-36)

ولتعزيز الخصوصية الفردية ورفض المراقبة التكنولوجية, قدم الديمقراطيون في مجلس النواب ومجلس الشيوخ مشروع قانون في عام 2020 يحظر تكنولوجيا التعرف على الوجه, على الرغم من عدم وجود فرصة كبيرة لتمريرة الا انه كان من شأنه ان يوقف استخدام التكنولوجيا من قبل انفاذ القانون الفيدرالي ومنع الولايات وسلطات البلدية من شراء التكنولوجيا بأموال فيدرالية, وقال السيناتور الديمقراطي جيف ميركلي (يجب على الحكومة الفيدرالية حظر التعرف على الوجه حتى نثق في انه لا يؤدي الى تفاقم العنصرية وتنتهك خصوصية المواطنين), اما السيناتور الديمقراطي ادوارد جي وصف تكنولوجيا التعرف على الوجه بانها انتهاك خطير للخصوصية, وتعرض السود وغيرهم من الاقليات للخطر الجسدي(Dauvergne 2022, 40) جاءت هذه التحركات من قبل التقدميون بعد ان كشفت دراسة اجريت عام 2018 ان انظمة التعرف على الوجه التجارية اخطأت في تحديد النساء السود بمعدل فشل يبلغ 34.7% مقارنة مع نسبة 0.8% فقط للرجال البيض, هذا لا يعكس قصور التكنولوجيا فقط, بل يوضح مدى تفاقم اوجه عدم المساواة النظامية وتعزيز التحيزات المجتمعية القائمة والتمييز, فالاعتماد على الـ *AI يمكن ان يؤدي الى عواقب وخيمه مثل المراقبة والاعتقالات غير المشروعة, ويخلق حالة من عدم الثقة بين المجتمعات والمؤسسات الديمقراطية(Polo and Ailodion 2025, 9)

2- مكافحة التمييز الخوارزمي (Algorithmic Bias)

اصبح الذكاء الاصطناعي (AI) اداة مؤثرة في العدالة الجنائية, حيث تستخدم وكالات نفاذ القانون الـ AI في تطبيق (الشرطة التنبؤية) لتقييم المخاطر واصدار الاحكام, فهي تعمل على تحليل البيانات التاريخية للجريمة للتنبؤ بالأماكن التي من المحتمل ان تحدث فيها الجريمة ومن من المرجح ان يرتكبها, تم تصميم هذه الأنظمة لتحسين

الكفاءة والحد من التحيزات البشرية, ومع ذلك اصبحت هذه التطبيقات وما تستخدمه من الـ AI بعيد كل البعد عن الحياد, وتمارس نوعا من التمييز اتجاه المجتمعات السوداء والاسبانية, وجد تحقيق اجري عام 2023 في لوس أنجلوس ان الشرطة التنبؤية ادت الى زيادة بنسبة 40% في حوادث التفتيش في الاحياء ذات الاغلبية السوداء على الرغم من عدم ارتفاع معدلات الجريمة(Yulianti 2025, 4)

ومن التطبيقات الاخرى التي تستخدم في العدالة الجنائية تطبيق COMPAS الذي يستخدم في التنبؤ الخوارزمي ومتهم بالتحيز العنصري, حيث اظهرت دراسة شملت اكثر من 7000 حالة في ولاية فلوريدا ان البرنامج اظهر تحيزاً واضحاً في التقييمات التي قدمها, حيث منح تقييم خطر مرتفع للأفراد من ذوي البشرة السوداء بشكل يفوق البيض حتى في الحالات التي لم يرتكب فيها السود اي جرائم لاحقة, على الجانب الاخر كثيراً ما حصل الاشخاص البيض الذين ارتكبوا جرائم لاحقة على تقييم خطر منخفض, التحليل الاحصائي لهذه البيانات كشف وجود تحيز في عمل البرنامج, رغم انه لا يستخدم متغير العرق بشكل صريح ضمن عملياته الحسابية(Angwin. et al 2016)

بالإضافة الى التمييز في التطبيقات التي تستخدم الـ AI, اظهر التوظيف الآلي نوع من التمييز, حيث تعتمد الشركات ادوات التوظيف التي تعتمد الـAI ويتوقع الباحثون ان 80% من الشركات في عام 2025 ستدمج الـAI في عمليات التوظيف, وغالبا ما يعطي الـAI اولوية للذكور المتقدمين على الاناث, كما حدث في امازون التي مارست تمييز منهجي ضد النساء, فيما يواجه المرشحين من الخلفيات العرقية والاثنية المهمشة معدلات رفض اعلى بسبب التحيزات الضمنية المضمنة في الـAI والتي تصرح بان التوظيف القائم على الـAI هو عملية موضوعية قائمة على اعتبارات اخلاقية(Yulianti 2025, 1-3)

وفي ظل هذا التمييز ظهرت منظمات مثل (AJL) و (AI Now Institute) تعمل على مكافحة التمييز وتحمل اهداف تقدمية مثل

•الوصول الى العدالة الاجتماعية وتمكين المجتمعات المهمشة لمواجهة الظلم التكنولوجي.

•تطالب بفرض رقابة تشريعية على تقنيات مثل التعرف على الوجه وخوارزميات التوظيف(Polo and Ailodion 2025, 9-10)

•اولوية الاثار الاجتماعية على التقدم التقني, فقد اصبح الـ (AI)معركة حول السلطة لا التقدم التقني

•تحرير القوى الاقتصادية من هيمنت الشركات التكنولوجية الكبرى التي اصبحت تهيمن على موارد الدولة, كما وصف تقرير AI Now Institute (Kak and West 5-6)

ادت تحقيقات الـ(AJL) الى كشف التناقضات التي تنطوي عليها تكنولوجيا الـAI والمعضلات الاخلاقية الحساسة في تنفيذ القانون وممارسات التوظيف والمراقبة, وهذا زاد من المطالبة بزيادة الشفافية, وتقديم تفسيرات واضحة لكيفية اتخاذ الخوارزميات للقرارات, ساعدة هذه المطالب في ضمان حصول جميع الافراد على المعاملة العادلة(Polo and Ailodion 2025, 11-12) وفي عام 2019 وبدعم من العضوين الديمقراطيين تم سن قانون (المساءلة الخوارزمية) وتم تفويض السلطة الى لجنة التجارة الفيدرالية (FTC) التي بدورها طالبة الكيانات التي تستخدم او تخزن بيانات شخصية او تطبق خوارزميات اتخاذ قرار آلي باستخدام الـ (AI)بتقييم المخاطر المتعلقة بالتمييز والتحيز والخصوصية(Casciola 2022, 146-147)

3- تنظيم الشركات التكنولوجية الكبرى(Big Tech Accountability)

طالب اليسار التقدمي بتنظيم وتفكيك الشركات التكنولوجية الكبرى او ما يطلق عليها اصطلاح (Big Tech) التي تحكم قبضتها على القوة الاقتصادية والسياسية, فهذه

الشركات وما تمتلك من هيمنه والتدخلات المباشرة في العملية السياسية خلف اثار مناهضة للديمقراطية في الولايات المتحدة(Kak and West, P 64)

كان الاحتكار احد اسباب مطالبة اليسار بتفكيك هذه الشركات, فشركات الـ (Big Tech)مثل (فيسبوك, جوجل وامازون) تسعى الى السيطرة على الاسواق التنافسية من خلال الاحتكار وهذا ما دفع لجنة التجارة الفيدرالية ووزارة العدل الى العديد من التحقيقات والدعاوى القضائية المعالجة الممارسات المانعة للمنافسة, فكانت هيمنة جوجل في الاعلانات عبر الانترنيت نقطة محورية للتحقيق في مكافحة الاحتكار, ودعوى لجنة التجارة الفيدرالية ضد فيسبوك عام 2020 تهدف الى كسر سيطرتها على وسائل التواصل والاعلانات الرقمية(Yusuf 2024, 3)

اما السبب الاخر, فهو جمع البيانات دون موافقة, فقد تم طرح الحملات الرقمية على انها مفتاح النجاح الانتخابي, فقد سعى السياسيون الى جمع بيانات دقيقة عن الناخبين لاستهدافهم بشكل افضل, حيث يرى الافراد مجموعة فرعية من المعلومات المنسقة خوارزميا وفقا لمصالحهم وسلوكياتهم مما يعزز تجزئة الفضاء السياسي ونشر الاعلانات الكاذبة, كما حدث في فضيحة (Cambridge Analytica) التي استخدمت تحليلا نفسيا عبر بيانات فيسبوك لخداع الناخبين واثارة مخاوفهم, وهذا يكشف عن ضعف في الديمقراطية من خلال تقويض المشاركة السياسية, والتمييز ضد مجاميع معينه من خلال التلاعب النفسي (J. Benneti and Lyon 2019, 4-8)

وفي عام 2022 تم طرح قانون الاختيار والابتكار الامريكي عبر الانترنيت(American Innovation and Choice Online Act (AICOA في الكونغرس للتصويت علية وكان يتضمن منع استخدام البيانات الخاص من قبل الشركات التكنولوجية الكبرى وكذلك يمنع سياسات التمييز, ويمنع تفضيل منصات

الأنترنيت الكبرى لمنتجاتها وخدماتها على حساب المنافسين مما يمنع الاحتكار ويزيد التنافس(Lester 2022, 16)

الخاتمة:

لم تعد التحولات التي افرزتها الشركات التكنولوجية الكبرى مجرد تطور طبيعي ضمن منظومة الاقتصاد الرقمي, بل اصبحت عامل محوري يساهم في اعادة تشكيل ملامح البيئة السياسية المعارضة بطرق تتجاوز في كثير من الاحيان نطاق استيعاب النظم الديمقراطية التقليدية, ومع تزايد الاعتماد على المنصات الرقمية كوسيلة للتفاعل السياسي وتداول المعلومات ظهرت تحديات جوهرية متعلقة بتركيز القوة الاقتصادية والسياسية والتفاوت في القدرة على الوصول الى الفضاء العام الرقمي, فضلاً عن قصور آليات المساءلة والشفافية, ورغم ان هذه التحولات نتاج لديناميكية الابتكار التكنولوجي الا انها افرزت بدورها مناطق رمادية باتت تمثل تهديداً لقدرة المؤسسات السياسية على الحفاظ على التوازن الديمقراطي المستدام والمستقر

الاستنتاجات:

بناء على ما تقدم في البحث توصلنا الى الاستنتاجات التالية:

1- أصبحت الشركات التكنولوجية تؤدي ادواراً تتجاوز تحقيق الربح, لتشمل التأثير في المشهد السياسي والمشاركة في صياغة السياسات مستفيدة من قدرتها المالية والتنظيمية الهائلة

2- تمثل الخوارزميات خطر على الديمقراطية فقد تستخدم الشركات الخوارزميات التي طورتها في استهداف الافراد لأغراض سياسية, مما يسهل امكانية التلاعب بالمعلومات والتوجه الانتخابي

3- القوانين مثل مكافحة الاحتكار, مفيدة لكنها تواجه تحديات في التنفيذ بالكامل بسبب مقاومة الشركات والتعقيدات التقنية والتنظيمية

4- التنظيم ينبغي ان ينظر الية ليس كعائق امام الابتكار, بل كأداة توفر اطاراً يعزز المنافسة العادلة ويحد من الهيمنة المفرطة مع ضمان عدم تعطيل مسارات التطور التكنولوجي

التوصيات:

1- فرض التزام على الشركات بأعداد تقارير دورية تفصل جميع انشطتها السياسية, بما يشمل الاجتماعات مع المشرعين, الحملات والتبرعات, مع ضمان اتاحتها للعامة وللجهات الرقابية

2- ألزام الشركات بالإفصاح عن الخوارزميات التي تعتمدها في توزيع المحتوى والاعلانات وعلى وجه الخصوص ما يتعلق بالمجال السياسي

3- تأسيس هيئات مستقلة او لجان مدنية تتولى مهمة مراقبة الخوارزميات وتحليل تأثيرها السياسي

4- سن قوانين صارمة لحماية البيانات الشخصية يضمن للأفراد القدرة على التحكم الكامل في معلوماتهم الخاصة, بالإضافة الى منحهم الحق في طلب حذفها او تقييدها

المصادر:

1- **جماعات الضغط (اللوبي-L0bby):** هي تجمع سياسي غير رسمي بين مجموعة اشخاص لديهم خصائص ووظيفة مشتركة يسعون الى انجاز مصالح محددة عبر التأثير السياسي في خيارات صانع القرار, وايضا, هي العدد الكبير من الجماعات والجمعيات والشركات التي تستعمل الوسائل المباشرة والغير مباشرة في الدفاع عن اعضائها والتأثير على التصرف الحكومي والتشريعي وتوجيه الرأي العام. ينظر: سلمان علي حسين , جماعات الضغط ودورها في صنع القرار السياسي الامريكي , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية –بغداد , العدد 27 , 2009 , ص 86

2- رضا هلال , تفكيك أمريكا , مكتبة الاسرة –مصر , 2001 , ص 75 - 76

3- بيتر سكاون , ترجمة: أيناس أبو حطب , أمريكا الكتاب الأسود , الدار العربية للعلوم – بيروت , ط1 , 2003 , ص 209- 210

4- وزارة الخارجية الامريكية , دستور الولايات المتحدة الامريكية الصادر عام 1789 شاملا تعديلاته لغاية عام 1992 , مشروع الدساتير المقارنة , 2016 , ص12

5- **المال السياسي:** هي الاموال التي يتم التبرع بها بشكل مباشر الى الاحزاب السياسية من اجل تنظيم نفسها وتسجيل الناخبين, فالحملات الانتخابية في الولايات المتحدة تعتمد اعتمادا كبيرا على المال, حيث يعتمد المرشحون على الاعلانات, واستطلاع الرأي والمناظرات, التي اصبحت مكلفة جدا. ينظر : ثيودور لوي وبنيامين جينسبرج , مصدر سبق ذكره , ص 600-610

6- اسد الدين فريد محمد الباتع , دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة في الولايات المتحدة الامريكية دراسة حالة ايباك , مجلة المفكر للدراسات القانونية والسياسية –الجزائر , المجلد 3 , العدد 4 , 2020 , ص3

7- جيلان دهب , كيف تؤثر الشركات التكنولوجية في صنع القرار وسيادة الدول , المرصد المصري , 2021 / https://marsad.ecss.com.eg/62083

8- صباح عبد الرزاق كبة , انتخابات الرئاسة الامريكية لعام 2016 دراسة في الالية والبرامج الانتخابية , مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد , العدد 54 , 2018 , ص 163

9- المواطنين المتحدين (Citizens United): في عام 2010 اقرت المحكمة العليا بانه من غير الدستوري منع النقابات والشركات من المشاركة المباشرة في الانتخابات, لان هذا المنع ينتهك التعديل الاول من الدستور الذي يكفل حرية التعبير, وهذا جعل لجنة الانتخابات الفيدرالية (FEC) تسمح لجماعات الضغط بالمساهمة غير المحدودة في الانتخابات, مما ادى الى ظهور لجنة العمل السياسي الفائقة (PACs). ينظر:
John J Dowling , How Citizens United FEC impacted the Quality of Democracy , Undergraduate Honors College Theses , (DEPARTMENT OF POLITICAL SCIENCE Long Island University Digital Commons LIU) , 2017 , p 7

10- بيل كلينتون و آل جور , أعد الترجمة: مركز الاهرام للترجمة والنشر , رؤية لتغيير أمريكا الاهتمام بالناس اولا , مركز الاهرام للترجمة والنشر –القاهرة , ط1 , 1992 , ص 58

11- نعوم تشومسكي , ترجمة: عادل المعلم , ماذا يريد العم سام , دار الشروق –القاهرة , ط1 , 1998 , ص 76

12- أيمون باتلر , ترجمة: علي الحارس , آدم سميث , مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة –القاهرة , ط1 , 2014 , ص 55

13- رضا هلال , مصدر سبق ذكره , ص 73 -74

14- كريس جرات و باتريك بروجان , ترجمة: وفاء عبد القادر , السياسة الامريكية , المجلس الاعلى للثقافة –القاهرة , العدد 543 , ط1 , 2005 , ص 20

15- وزارة الخارجية الامريكية , دستور الولايات المتحدة الامريكية الصادر عام 1789 شاملا تعديلاته لغاية عام 1992 , مشروع الدساتير المقارنة , 2016 , ص 5

16- كزافييه فيليب , المعايير الديمقراطية للنظام الرئاسي , المنظمة الدولية للتقرير عن الديمقراطية بتمويل من وزارة الخارجية الهولندية , مؤسسة المشاع للأبداع , 2022 , ص 28

17- روبرت دال , ترجمة: أحمد أمين الجمل , عن الديمقراطية , الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية –القاهرة , ط1 , 2000 , ص 91
18- صباح عبد الرزاق كبة , دور المراكز البحثية الامريكية في الحياة السياسية وصنع القرار السياسي الخارجي الامريكي , مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد , العدد 40 , 2010 , ص 12
19- مأمون مطر , الدليل التدريبي الخاص بالحقوق الرقمية الحق في الوصول الى الانترنيت كمصدر للمعلومة وكأداة لمشاركتها , المركز الفلسطيني للتنمية والحريات الاعلامية (مدى) –فلسطين , (بلا ط) , 2017 , ص 5-6
20- دون اي هولمز , ترجمة: احمد عبد المنعم , البيانات الضخمة مقدمة قصيرة جدا , مؤسسة هنداوي –القاهرة , (بلا ط) , 2017 , ص 106
21- Morten Villadsen , The Influence of Lobbying Activities on the Democratic Process in the United States , Master's Thesis , Copenhagen Business School , 2015 , p23
22- Open secrets , tax-exempt, charitable organization13th Street, NW, Suite 800 Washington , 2024,
https://www.opensecrets.org/federal-lobbying/top-spenders
23- Ben Freeman and Nick Cleveland-Stout , Foreign Lobbying in the U.S. , QUINCY INSTITUTE FOR RESPONSIBLE STATECRAFT – U.S. , 2024 , p2
24- MARY ANN MANAHAN AND MADHURESH KUMAR , Commodifying and Selling Nature to Save It : Multistakeholderism in Global Environmental Governance , PEOPLE'S WORKING GROUP ON MULTISTAKEHOLDERISM , 2021, p93
25- INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION ,Corporate underminers of democracy,2024
https://www.ituc-csi.org/corporate-underminers-of-democracy-en
26- Zhengyuan Zhou , Tesla Marketing Analysis , Academic Journal of Business & Management , Published by Francis Academic Press, UK , Vol. 5 , Issue 2 , 2023 , P 171-176
27- Michael Sainato , Amazon, Tesla and Meta among world's top companies undermining democracy – report , The Guardian , 2024
https://www.theguardian.com/business/2024/sep/23/amazon-tesla-meta-climate-changedemocracy
28- INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION , Tesla , 2024 https://www.ituc-csi.org/tesla-en

29- Laiby Thomas and Subramanya Bhat , An Overview of Facebook's Journey to Meta A Case Study , International Journal of Case Studies in Business, IT and Education (IJCSBE) A Refereed International Journal of Srinivas University, India , Vol. 6 , No. 1 , 2022 , P 273-274

30- Open secrets , Blackstone Group , 2024 https://2u.pw/T3XCm

31- INTERNATIONAL TRADE UNION CONFEDERATION , Meta , 2024 https://www.ituc-csi.org/meta-en

32- Eduard van de Bilt , Lobbying for Democracy , Leidschrift Historisch Tijdschrift Universiteit Leiden , The Netherlands , 2012 , p 10

33- Richard Luscombe , US election answers the question: how do you spend a billion dollars , The Guardian , 2024 https://2u.pw/Ofjvv

34- Shannon O'Connor , Citizens United and Campaign Finance: history, issues, efforts to modify , bryant JOURNAL OF INTERDISCIPLINARY STUDIES , Bryant University Journal of Interdisciplinary Studies, Vol.3 , Iss. 1 , 2022 , P 4-5

35- Alexander Hamilton and James Madison and John Jay , The Federalist Papers , A Mentor Book From New American Library – New York , Printing 1 , 1961 , p 78 – 79

36- This report by the U.S. Election Assistance Commission is the result of a contract to collect and analyze data for the 2022 Election Administration and Voting Survey and Election Administration Policy Survey. The contract was carried out by Fors Marsh, an applied research company based in Arlington, VA. Published June 2023 U.S. Election Assistance Commission 3rd Street NW, Suite 200 Washington, DC , p 9

37- Gene Nichol , Citizens United and the Roberts Court's War on Democracy , Georgia State University Law Review, Vol. 27 , Iss. 4 , 2011 , p 1011

38- OECD , OECD , Lobbying in the 21st Century: Transparency ، Integrity and Access ،OECD Publishing ،Paris , 2021 , p53

39- Massimo Ragnedda , The third digital divide : a Weberian approach to digital inequalities , Abingdon, Oxon , New York , 2017 , P 89

40- Fabio Haenel , Framing Edward Snowden: An Analysis How the 2013 Global Surveillance Disclosures Reintroduced Bipartisan Debate to a Gridlocked US Senate , A thesis submitted in partial fulfillment of the requirements for the degree of Bachelor of Arts in American Studies University of Leipzig –Germany , 2016 , P 31-34

41- Michael S. Hall , Op.Cit , P 34-36

42- Peter Dauvergne , The Politics of Resisting Facial Recognition Technology , Edward Elgar Publishing Inc. - Northampton, MA, USA , 2022 , P 40

43- **الذكاء الاصطناعي (AI):** هو حوسبة الانظمة القادرة على الانخراط في العمليات الشبيهة بالإنسان مثل التعليم والتكيف والتوليف والتصحيح الذاتي, واستخدام البيانات لمهام المعالجة المعقدة, بعبارة اخرى, يصف الذكاء الاصطناعي تكنولوجيا الحلول القادرة على اكمال المهام التي عادة ما تكون مرتبطة بالقدرات البشرية . ينظر : ليث عصام مجيد العبيدي , الذكاء الاصطناعي والوجود الانساني قراءة فكرية في الابعاد السياسية , مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد , العدد 67 , 2024 . ص 295-296

44- Etaoghene Paul Polo and Donatus Osatofoh Ailodion , Tackling Racial Bias in AI Systems: Applying the Bioethical Principle of Justice and Insights from Joy Buolamwini's "Coded Bias" and the "Algorithmic Justice League", Bangladesh Journal of Bioethics,Vol. 16,No. 1, 2025, P 9

45- Sonia Yulianti , The Hidden Bias in AI: How Artificial Intelligence Reflects and Reinforces Social Inequalities , Faculty of Teacher Training and Education, Universitas Tanjungpura –Indonesia , 2025 , P 4 https://www.researchgate.net/publication/389895420

46- Julia Angwin. et al , Machine Bias There's software used across the country to predict future criminals. And it's biased against blacks , ProPublica , 2016 https://2u.pw/TLEOV

47- Sonia Yulianti , Op.Cit , P 1-3

48- Etaoghene Paul Polo and Donatus Osatofoh Ailodion , Op.Cit , P 9-10

49- Amba Kak and Sarah Myer West , Op.Cit , P 5-6

50- Clelia Casciola , Artificial Intelligence and Health Care: Reviewing the Algorithmic Accountability Act in Light of the European Artificial Intelligence Act , Vermont Law Review Vermont Law School –USA , VOL. 47 , 2022 , P 146-147

51- Amba Kak and Sarah Myer West , Op.Cit , P 64

52- David Yusuf , Antitrust Laws and the Future of Market Competition , Journal of Modern Law and Policy , CARI Journals –USA , Vol. 4 , No. 3 , 2024 , P 3

53- Colin J.Benneti and David Lyon , Data-driven elections: implications and challenges for democratic societies,INTERNET POLICY REVIEW Journal on internet regulation ,Vol. 8 , Lssue 4 , 2019, P 4-8

54- Eleanor Lester , Tackling the Titans an Analysis of Proposed us Antitrust Laws to Target Big Tech , (A dissertation submitted in partial fulfilment of the requirements of the degree of Bachelor of Laws (Honours) at the University of Otago, Dunedin, New Zealand) , 2022 , P 16